

المملكة المغربية
+٠٧٣١٨٤٦ | ١١٢٢٠٤٥

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

+٠٢٠٤٥٦٧٨ | +٨٠٢٠٥٦٧٨ ٩ ٩٩٩٩٩٩ | +٢٠٥٦٧٨٩٩٩٩

قطاع إصلاح الإدارة

كلمة السيد الوزير
خلال الجلسة العامة
بمجلس المستشارين

بخصوص مشروع قانون رقم 54.19

بمثابة ميثاق المرافق العمومية

الثلاثاء 15 يونيو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني، أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، كما صادقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، يوم الخميس 10 يونيو 2021.

وقبل تقديم أهم مقتضيات مشروع ميثاق المرافق العمومية، لا بد أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، وأنوه وأشيد بتثمينهم لهذا المشروع وتفاعلهم الإيجابي مع مضامينه، الشيء الذي يعكس استجابة مشروع القانون لأهم التحديات والتطلعات التي تثير اهتمامكم والرامية إلى تكريس أسس الحكامة الجيدة بالمرفق العام، من خلال قواعد ملزمة وعملية كفيلة بالنهوض بنجاعة وفعالية المرافق العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأود في البداية التذكير بكون هذا الميثاق يستمد مرجعيته من مقتضيات دستور المملكة المتعلقة بالحكامة الجيدة، ولاسيما الفصل 157 منه، الذي ينص على أنه: "يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية".

كما يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الارتقاء بعمل وأداء المرافق الإدارية وجعلها موجهة أساسا لخدمة المرتفقين، ولاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا، المنعقد بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018، التي دعا جلالته من خلالها إلى التسريع بإخراج ميثاق المرافق العمومية، وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة الجيدة.

ويجسد هذا المشروع أيضا، أحد التزامات الحكومة التي تضمنها برنامجها المعتمد في محوره الخاص بتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، ولاسيما في الجانب المتعلق باستكمال الترسنة القانونية ذات الصلة بالحكامة من خلال اعتماد ميثاق المرافق العمومية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لقد جاء هذا المشروع استمرارا للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرافق العمومية، وكذا تأهيل منظومة سير وتدبير المرفق العمومي وجعل مختلف مكوناته من مسؤولين وأطر وأعوان ملتزمين بهذه المبادئ والقواعد سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين.

وفي هذا السياق، فإن أهم ما يميز مشروع هذا الميثاق كونه:

1. يعتبر تنزيلا إجرائيا لمقتضيات الدستور في مجال الحكامة الجيدة؛
2. يمثل إطارا مرجعيا موحدًا يستوعب أسس النهوض بحكامة المرافق العمومية؛
3. يُخضع جميع المرافق العمومية المعنية بتقديم الخدمات العمومية لمبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، بما في ذلك الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية، وكذا الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، مع مراعاة خصوصيات كل مرفق.
4. يحدد الآليات الضرورية لإنجاح مهام المرافق العمومية؛
5. يستلهم قواعده من أحسن الممارسات الوطنية والدولية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون،

ويتضمن مشروع ميثاق المرافق العمومية **سبعة أبواب**:

- **الباب الأول** المتعلق **بالأحكام العامة**، عرف بمدلول بعض المصطلحات القانونية الواردة في هذا المشروع، كالمرافق العمومية، والخدمة العمومية، والمرتفق. كما حدد نطاق تطبيق هذا القانون.

- **الباب الثاني:** يتضمن أهداف قواعد الحوكمة الجيدة ومبادئها، حيث حدد من جهة

أهداف قواعد الحوكمة الجيدة ممثلة في:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمرافق العمومية؛
- تطوير منظومة تنظيم المرافق العمومية؛
- تعزيز نجاعة المرافق العمومية في تدبير مواردها؛
- الرفع من جودة الخدمات العمومية وتيسير الولوج إليها؛
- إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي، وإشراك مختلف الفاعلين في تطوير الخدمات وتحسين جودتها؛
- ترسيخ قيم النزاهة؛
- إعمال مبدأ الشفافية.

ومن جهة أخرى، يشير هذا الباب إلى مبادئ الحوكمة الجيدة، وفي مقدمتها احترام المرافق العمومية للقانون في كل أنشطتها، والمساواة بين المرتفقين، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات، والملاءمة، والجودة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والنزاهة، والانفتاح.

- **أما الباب الثالث،** فيحدد القواعد الكفيلة بتعزيز نجاعة وفعالية المرافق

العمومية على مستوى التنظيم والتدبير، من خلال وضع برامج عمل متعددة السنوات تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المرتفقين والخصوصيات الترابية وكذا متطلبات التنمية المستدامة، وملاءمة مهام هذه المرافق مع الأهداف العامة التي وجدت من أجلها، والارتكاز عليها كقاعدة لتصميم هياكلها التنظيمية الداخلية مع الاعتماد على مبدأي التفريع واللامركز الإداري، وكذا تعزيز التقائية برامجها وتعاضد وسائلها وتقديم خدمات مندمجة، والعمل على تفعيل آلية الشراكة مع القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتحسين نجاعة تدبير مواردها البشرية والمادية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

- **وفيما يخص الباب الرابع** فيتضمن القواعد المنظمة لعلاقة المرافق العمومية

بالمرتفقين، من خلال تعزيز الانفتاح عليهم والتواصل معهم، وتحسين ظروف استقبالهم،

إلى جانب قواعد تؤطر تحسين الخدمات التي تقدمها هذه المرافق، وتهتم على الخصوص تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها، والعمل على تطوير هذه الخدمات والرفع من جودتها، والاهتمام بتظلمات المرتفقين واللجوء إلى المساعي التوفيقية لحل الخلافات التي قد تقع بينهما؛

- **وخصّصَ الباب الخامس للقواعد المتعلقة بتخليق المرافق العمومية**، من خلال التنصيص على قواعد السلوك التي يتعين على الموارد البشرية للمرافق العمومية احترامها، وعلى وضع برامج لتعزيز قيم النزاهة والوقاية من كل أشكال الفساد ومحاربتها، وترسيخ قيم التخليق في تدبير شؤون هذه المرافق؛

- **أما الباب السادس**، فيتعلق بإحداث **مرصد وطني للمرافق العمومية**، يتولى مهمة رصد مستوى فعالية أداء المرافق العمومية ونجاعتها، وتقييم المخططات والبرامج التي تم تنفيذها، وكذا اقتراح التدابير والإجراءات التي من شأنها تطوير أداء هذه المرافق والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها.

- **ويتضمن الباب السابع والأخير أحكاما متفرقة**، تتعلق بإخضاع جميع الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام لأحكام هذا الميثاق، مع مراعاة خصوصية بعض المرافق. كما يحيل مشروع القانون على اتخاذ كل اجراء لازم لتطبيق مقتضيات الميثاق بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية.

تلكم هي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أهم مضامين مشروع ميثاق المرافق العمومية المعروض على أنظار مجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.